

دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التحول الديمقراطي

أ/ احمد ناجي احمد

منذ عام ١٩٧٠م وضع اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين على راس جدول اهتمامه ونضاله الربط بين الديمقراطية والوحدة في سياق ثقافة وطنية تستند الى النضال بالكلمة في اتجاه بلوغ الغايات والاهداف العظيمة للوطن، وعلى هذا الاساس فقد جسدت افتتاحية مجلة الحكمة لسان حال اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين هذا المعنى وتحت عنوان الايمان يمان والحكمة يمانية جاء فيها:

"هذا الحديث الشريف، الايمان يمان والحكمة يمانية، كان هو شعار مجلتنا الحكمة منذ اصداراتها الاولى، ومازال وسيظل شعارنا العملي في ممارستنا النضالية والفكرية والابداعية حتى تتحقق وحدة بلادنا الاضا وشعبنا في بوتقة يمانية واحدة على طريق الوحدة العربية الشاملة وتأسيساً على ماتقدم كانت حكمتنا ومازالت تناضل من اجل الوصول الى الاهداف السامية عن طريق الكلمة المسئولة، الكلمة الهدف، الكلمة الفعل، الكلمة الموقف، كلمة ازدهار الثقافة الوطنية وتعميمها، كلمة حرية الرأي، وتوسيع نطاق

ديمقراطية القضية الوطنية^(١)

وفي افتتاحية العدد الثالث من مجلة الحكمة الصادر في ١٥ يونيو ١٩٧١م يقول الاديب عبدالله الملاحي: "انها مسئولية تاريخية يتحملها المثقفون اليمنيون وعلى الحكمة ان تفتح صدرها لما تتفتق عنه قرائح الكتاب والادباء اليمنيين من اجل تطوير الثقافة اليمنية، والاسهام في تطوير الثقافة الانسانية ومن اجل تطوير جماهير شعبنا اليمني في ظل الثورة الوطنية الديمقراطية"^(٢)

لقد وضع المثقفون اليمنيون جهدهم في الطريق الصحيح من خلال تأسيس اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين كأول مؤسسة وحدوية من مؤسسات المجتمع المدني منذ عام ١٩٧٠م.

لقد نشأ اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين وحدويا وديمقراطيا منذ اللحظة الاولى لتأسيسه ولذلك تمكن من توحيد جهود المثقفين اليمنيين في النضال من اجل الوحدة والديمقراطية والتحديث على المستوى الوطني الى ان تحقق لشعبنا بفضل الله سبحانه وتعالى وبجهود الخيرين من ابناء الوطن هدف الوحدة النبيل بافقتها الديمقراطي في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ولقد ساهمت قيادة اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين في تقديم التصورات والرؤى التي تساعد على تسريع التحول الديمقراطي الوحدوي ففي افتتاحية مجلة الحكمة العدد ٨٧ لشهر يوليو ١٩٨٠ تحت عنوان والديمقراطية التي نريد

١- افتتاحيات الحكمة، مختارات ١٩٧١م-١٩٨٩م الطبعة الاولى، بيروت ١٩٨٩م ص ٥ و ص ٦ .

٢- المصدر نفسه ص ٢٠

جاء فيها: اذن حين نطالب بالديمقراطية في شمال الوطن ونضع سماتها وشروطها لا بد من ان نأخذ بعين الاعتبار اننا نطالب بديمقراطية لكل وطننا تنطلق من المكاسب التي حققها شعبنا منذ سقوط الامامة والاستعمار وهو ذات الرأي الذي طرح من قبل الكثيرين من الكتاب عام ١٩٧٠ وهم يناقشون مشروع الدستور في جنوب الوطن، وهو الذي وجد صده في مقدمة الدستور انذاك نحن نحتاج في بداية رحلة الكلام هذه الى رأي صادق حول قضية الديمقراطية في وطننا بكامله وليس في جزء منه"^(٢)

وفي مذكرة لاتحاد والادباء الى قيادة شطري الوطن في ٢٤/١٢/١٩٨٩م موقعه من قبل كل من رئيس اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين الاستاذ احمد قاسم دماج وكذلك الامين العام لاتحاد الادباء الاستاذ عمر الجاوي جاء فيها: ان الاعتماد على الشعب والتنظيمات الوطنية ضمان فعلي لتحقيق الوحدة، بدون توحيد الجهود ومشاركة الجماهير تهتز الثقة وتفتح منافذ لتسلل الاعداء وعليه نطالبكم ونرجوكم:

- ١- ان تعلنوا بوضوح وباسرع وقت ممكن عن احالة مشروع دستور دولة الوحدة الى المجلسين التشريعيين في البلاد وبالطريقة الشرعية.
- ٢- الاعلان المشترك باطلاق كل الحريات كاملة ابتداء بحرية الاحزاب والصحف والغاء القيود المسنة في الدستورين الشطريين.
- ٣- الغاء عوائق الاخشاب بين الشطرين وفي كل الشطرين دون ابطاء، وانهاء المعاملات الجمركية السيئة على السلع كلها بلا استثناء.

٤- العمل السريع على انجاز مهمة التحالف الوطني الضمان الوحيد لحماية الوطن وصيانة السيادة قاعدة التقدم والازدهار .

٥- التصديق والتطبيق لنتائج اللجنة الاقتصادية وغيرها من اللجان المجتمعية حاليا .

٦- الغاء قوانين الرقابة على الصحافة وكل اجهزة الاعلام الاخرى بما يخدم التوجه الوحدوي الخلاق، والسماح بتنقلها في عموم الوطن

٧- ابعاد الاجراءات التي تحد من حرية العمل للمواطن وعلى راسها شهادة حسن السيرة والسلوك"^(٤)

لقد عمل اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين على وحدة المنظمات المهنية والابداعية من خلال المجلس اليمني للمنظمات المهنية والابداعية الذي تم تاسيسه عام ١٩٨٩م وتولى رئاسته الاستاذ الاديب عمر الجاوي امين عام اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين .

حيث اصدر المجلس اليمني للمنظمات المهنية والابداعية بيانا في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩م طالب فيه قيادة الشطرين انذاك بما يلي:

١- اعلان الوحدة اليمنية بقيادة سياسية واحدة .

٢- التوقيع على مشروع دستور الوحدة من قبل الرئيسين واحالته الى المجلسين التشريعيين في البلاد .

٣- اطلاق الحريات السياسية الشاملة واحترام كافة حقوق الإنسان والاعلان فورا عن ذلك في الوطن بكامله .

٤- مجلة الحكمة العدد ١٦٧ يناير ١٩٩٠م ص ١١٠

٤- الدعوة الى مؤتمر وطني يضم التنظيمات السياسية والجماهيرية والنقابية والمهنية والشخصيات الوطنية الملتزمة باهداف الثورة والدفاع عن وحدة الوطن والمشاركة في وضع خطة للاستفتاء على الدستور، ووضع خطة لتنفيذ عملية الدمج" (٥)

لقد سعى اتحاد الادباء والكتاب اليمنين الى توحيد منظمات المجتمع المدني انطلاقا من ايمان عميق بقضية مفادها ان على المثقفين الربط بين حقوق الإنسان في الحرية والديمقراطية وحقوق الشعوب في الوحدة والحياة الحرة الكريمة.

والمنطلق الى هذا ايجاد روابط عميقة وقوية بين مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والمؤثرة وفي النضال من اجل الدفاع عن الحريات واحترام حقوق الإنسان اننا نعتقد ان قضية الديمقراطية تنتصر وتحقق على ارض الواقع عندما تسندها بيعدها القانوني الذي يسمح للأحزاب والجمعيات والصحف ان تؤسس نفسها وبسلاسة وبعيدا عن التعقيد، كما انه من الضرورة بمكان التاكيد على ان الديمقراطية تعني المساواة بين ابناء المجتمع في الحقوق الواجبات ونعتقد ان المنطلق الى تحقيق هذه الغايات هو الاتجاه الى انصاف المرء وزيادة مساحة تأثيرها ودعم دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لقد استطاع اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين ان ينتصر للمرء وان يحقق حالة متقدمة للعمل النقابي اليمني وذلك بانتخاب الادبية والشاعرة هدى ابلان امين عام اتحاد الادباء ليقدّم الدليل القاطع على اخلاصة لقيم التحديث والديمقراطية، ومن المهم ان نؤكد ان احترام اللوائح

دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية

المنظمة للعمل النقابي والانظمة الموجهة لمؤسسات المجتمع المدني دليل وعي
ينبغي ان يعزز بانضباط الانتخابات وفقا للمدى الزمني المحدد في الانظمة
الاساس لهذه النقابات

ان التداول السلمي لقيادة منظمات المجتمع المدني والحرص على
الديمقراطية والشفافية في الانتخابات حركة الاساس في نهوض المجتمع
المدني بدوره في الانتصار للديمقراطية .

والدفاع عن الحريات والنضال من اجل اصلاحات دستورية على مستوى
الدستور والقوانين تنتصر للحرية والديمقراطية ولحقوق الإنسان

ان تطوير التجربة الديمقراطية ابرز مهمة ينبغي أن تنهض بها مؤسسات
المجتمع المدني للحيلولة دون فقدان المواطن لحرياته الأساسية ولتكريس
سيادة القانون والتأكيد على ضرورة قيام الدولة بواجبها في احترام حقوق
الإنسان وكفالة حقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية وكفالة استقلال القضاء ومنحه كافة الصلاحيات في الرقابة
على أداء الدولة ومدى انسجام القوانين والأداء الإداري للدولة مع الحريات
وحقوق الإنسان المكفولة في الدستور .

وفي هذا السياق لابد من اعادة صياغة مشروع قانون الصحافة في
الاتجاه الذي يعبر عن الحريات المدنية والفكرية الممنوحة في الدستور وفي
الاتجاه الذي يجعل من القضاء حكما في مواضع الخلاف

ولابد من تحقيق اوسع اصطفا بين مؤسسات المجتمع المدني من اجل

دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية

احترام حقوق الإنسان وتطوير التجربة الديمقراطية وتحقيق التقدم الشامل
للوطن.

ان المسألة الجوهرية في تاصيل العملية الديمقراطية تكمن في الدفاع
عن حرية التعبير وتأكيد العملية الديمقراطية كمارسة فعلية في مؤسسات
المجتمع المدني وفي المنهج المدرسي، وربط المفاهيم الديمقراطية بحقوق
الإنسان.